

مصطلح الإرسال عند نقاد الحديث

- الإمام الخليلي نموذجاً -

سامي رياض بن شعلال

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

قسنطينة

تضمن هذا البحث دراسة لإطلاقات أئمة الحديث لمصطلح الإرسال، دلت على توسعهم في استعمال هذا المصطلح للتعبير على ما كان فيه سقط في الإسناد مطلقاً، مع التأكيد على أن أكثر إطلاقاتهم لمصطلح الإرسال إنما كان على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ، وهذا يدعونا إلى مراعاة هذا التوسع في التعامل مع نصوصهم في نقد الروايات. ولما كان للحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني رحمه الله مشاركة في مجال النقد، قمت بتتبع كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأسجل النتيجة نفسها كما هي عند من سبقه من الأئمة النقد، للدلالة على اتباع الخليلي لمنهج الأئمة النقاد في إطلاق هذا المصطلح.

Cette étude contient une vision sur l'utilisation des imams du hadith du terme (Al Morcil), qui a montré leur expansion dans l'utilisation de ce terme, en mettant l'accent plus sur ce que a été rapporté par le sucessife (Tabie) du Messenger d'Allah, et cela nous invite à prendre en compte Cette expansion dans le traitement de textes (hadith).

En raison que Hafez Al-Khalili Bin Abdullah Al Quazwini etait un des Imams du Hadith, j'ai suivi ces paroles dans son livre: (Al Irchad), pour enregistrer le meme resultat que ce lui des Imam, pour designer en fin les devants en Hafiz Al Khalili, et son suivie de la methode des imams precedents.

تمهيد:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد: فإنّ من جملة ما خصّ الله تعالى به أمة سيّد المرسلين نبينا محمد ﷺ الإسناد، فلا توجد أمة من الأمم يربطها بنبيها وماضيها إسناد إلاّ أمة الإسلام.

قال الإمام محمد بن حاتم بن المظفر - رحمه الله - : "إنّ الله أكرم هذه الأمة، وشرفها، وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلّها - قديمهم وحديثهم - إسناد، وإنّما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل ممّا جاءهم به أنبياءهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات"⁽¹⁾.

وقد بذل أئمة الحديث همهم العالية، وأفكارهم الأملعية في دراسة الروايات، وتمييز صحيحها من سقيمها، حفاظا على نقاء الدّين، وصفاء الملة.

ومن أجل هذه الغاية صارت تلك الوسيلة - أعني الإسناد - من الدّين، والطريق إلى معرفة أحكام الشريعة، فقد قال جمع من الأئمة: "الإسناد من الدّين"⁽²⁾.

قال الحاكم النيسابوري - رحمه الله - : "فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة [أي أهل الحديث] له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرَسَ منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد؛ فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتراً"⁽³⁾.

بل قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس - رحمه الله - : "إنّ هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمّن تأخذه"⁽⁴⁾.

ولقد كان من مظاهر عناية أئمة الحديث ونقاده بحديث رسول الله ﷺ: بحثهم في الأسانيد من حيث الاتصال والانقطاع، فأفنوا أعمارهم في تتبع مرويات كل راو، وكيفية تلقيه للحديث، وعلاقته

(1) ينظر شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: (ص/84). حققه وخرّج أحاديثه وآثاره عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (1417هـ-1996م).

(2) ينظر مقدمة صحيح مسلم، باب: الإسناد من الدّين (ص/24)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: (ص/86).

(3) معرفة علوم الحديث: (ص/115). شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (1424هـ-2003م).

(4) الحدّث الفاصل للإمام الرامهرمزي: (ص/416). تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (1404هـ - 1984م).

بشيخه، وتاريخ كلِّ راو، ومقارنة رواياته بمرويات غيره، فكان من نتائج هذا الجهد العظيم التمييز بين ما اتصل من الروايات وبين ما انقطع منها.

ولقد أفرزت دراساتهم تلك عن أنواع من السقط في سند الروايات، فمنها ما كان الانقطاع في أول السند، ومنها ما كان في وسطه، ومنها ما كان في آخره، ومنها ما تعدد السقط في أماكن مختلفة من السند، ومنها ما كان الانقطاع متواليًا، وربما كان الانقطاع في السند ظاهرًا، وأكثره الخفي الذي لا يكشفه إلا الأفاضل من الأئمة النقاد.

والمتتبع لكتب العلل يجد أئمة النقد يعبرون عن مختلف أنواع الانقطاع بمصطلح المرسل، إلا أن أكثر إطلاقهم هذا اللفظ على ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ (1).

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: "وأما المرسل، فهو ما انقطع إسناده، بأن يكون في روايته من لم يسمع ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ" (2).

وقد تناول الدكتور الشريف حاتم العوني - وفقه الله تعالى - موضوع الإرسال وإطلاق هذا المصطلح على التدليس عند الأئمة النقاد عموماً بشكل جدد موسع، وذلك في كتابه: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، فأردت أن أبين بالأمثلة من خلال هذا البحث صنيع أحد الأئمة الذين تكلموا في علل الحديث، وهو الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني (ت 446 هـ)، صاحب كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث (3)، والوقوف على أسلوبه رحمه الله في استخدام مصطلح الإرسال، ثم شرحه في ضوء منهجه، ومقارنة ذلك بالمنهج العام عند أئمة الحديث ونقاده.

وهذا فيما أرى - والله أعلم - كفيلاً بأن يحل إشكالية مطروحة على الساحة العلمية عند كثير من الكتاب، وهي التعامل مع نصوص الأئمة ومصطلحاتهم بطريقة غير منضبطة بمنهج علمي، فيحملونها على غير محملها، ويفسرونها على ما استقرّ عليه الاصطلاح عند الأئمة المتأخرين، المبني على تضييع المصطلحات، مبتعدين في ذلك عن مراد الإمام من هذا المصطلح وغيره.

(1) وقد عبّرت بما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، لأن المرسل ليس خاص بالحديث القولي، بل يشمل الفعلي والتقرير. ينظر ظفر الأماني في مختصر الجرحاني للإمام اللكنوي: (ص/379).

(2) الكفاية: (96/1). تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى مصر، الطبعة الأولى (1423 هـ - 2003 م).

(3) هو الإمام الحافظ القاضي أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر بن محمد الخليلي القزويني وقد اشتهر بالحافظ الخليلي نسبة إلى جدّه الأعلى الخليل بن جعفر. كان ثقة حافظاً لطرق الحديث، معتنياً بجمعها، عارفاً بالرجال، عارفاً بكثير من علل الحديث، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته. ينظر ترجمته: الإكمال لابن ماكولا: (3/174)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي: (2/501)، والسير: (17/666)، وتذكرة الحفاظ: (3/1123)، وشذرات الذهب: (3/274)، وغيرها.

ولعلّ هذه الدراسة تكون - إن شاء الله - دعماً وتأييداً للبحوث والدراسات العديدة التي يقوم بها الأساتذة وطلبة العلم - مشكورين -، في سبيل إبراز منهج الأئمة النقاد في التعامل مع السنة، وفهم مصطلحاتهم على أكمل وجه.

وقد تناولت هذه المسألة ضمن الخطة الآتية:

تمهيد أصوّر فيه المسألة.

مقدمة أذكر فيها المعاني اللغوية للمرسل، والمعنى الاصطلاحي المستقر للحديث المرسل زيادة في

التوضيح.

المبحث الأول: مفهوم الإرسال عند الأئمة النقاد.

المطلب الأول: المرسل بمعنى ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

المطلب الثاني: المرسل بمعنى المنقطع عند المتأخرين.

المطلب الثالث: المرسل بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه ولم يسمع منه.

المطلب الرابع: المرسل بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه.

المبحث الثاني: مفهوم الإرسال وتطبيقاته عند الحافظ الخليلي.

المطلب الأول: المرسل بمعنى ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

المطلب الثاني: المرسل بمعنى المنقطع عند المتأخرين.

المطلب الثالث: المرسل بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه ولم يسمع منه.

المطلب الرابع: المرسل بمعنى ما حذف منه الإسناد مطلقاً.

الخاتمة وقد ضممتها أهم نتائج البحث.

هذا، فإن أصبت فذلك فضل الله تعالى عليّ، وإن أخطأت فإن الله تعالى يغفر اللوم، والعفو

عند نبلاء المؤمنين مأمول.

مقدمة:

تعريف المرسل في اللغة:

أصل كلمة المرسل في لغة العرب يرجع إلى الانبعاث، والامتداد. قال الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا رحمه الله (ت 395 هـ): "الراء والسين واللام: أصل واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد"⁽¹⁾.

وقال الإمام الراغب الأصبهاني رحمه الله (ت 502 هـ): "أصل الرّسَل: الانبعاث على التّؤدة"⁽²⁾.

ثمّ اشتقت واستعيرت من المعنى الأصلي معاني أخرى لها علاقة بالمعنى الاصطلاحي للمرسل، وهي⁽³⁾:

المعنى الأول: الإطلاق، والترك، والتخليّة، وعدم المنع، والإهمال، وهو خلاف التقييد. ومنه

قوله تعالى: [وَمَا يُمَسِّكُ فَالًا مُرْسِلًا لَهُ مِنْ بَعْدِهِ] [فاطر: 2].

ومنه قوله □: «دخلت امرأة النار من جزاء هرة - أو هرّ - ربطتها، فلا هي أطعمتها، ولا

هي أرسلتها تُرْمَمُ من خشاش الأرض»⁽⁴⁾.

وقولهم: أرسل الفحل في الإبل، إذا أطلق وخُلِّيَ بينها⁽⁵⁾.

"وعلاقة هذا المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي للمرسل: أنّ المرسل كآته أطلق الإسناد، ولم يقيده براؤ معروف"⁽⁶⁾.

المعنى الثاني: التفرق، "يقال: جاءت الإبل أرسالا: إذا جاء منها رسلٌ بعد رسلٍ. والإبل إذا

وردت الماء وهي كثيرة، فإنّ القيّم بما يوردها الحوض رسلًا بعد رسلٍ، ولا يوردها جملةً فتزدحم على الحوض ولا تروى. والرّسَلُ: قطع من الإبل قدر عشر تُرسل بعد قطع"⁽⁷⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة: (392/2). تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر (1399هـ-1979م).

(2) المفردات في غريب القرآن: (ص/195). تحقيق وضبط سيد كيلاني.

(3) ينظر جامع التحصيل للعلائي: (ص/23-24)، والمرسل الخفي وعلاقته بالتدليس للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني: (31/1).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير، حديث رقم: [745]، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، حديث رقم: [2242]، واللفظ له.

(5) ينظر لسان العرب: (285/11)، وأساس البلاغة: (353/1).

(6) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: (33/1). دار الهجرة الرياض، الطبعة الأولى (1418هـ-1997م).

(7) معجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري: (1407/2). تحقيق الدكتور رياض زكي قاسم، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى الأولى (1422هـ-2001م). وينظر لسان العرب: (281/11)، والصحاح للجوهري: (1709/4).

ومن شواهد استعمال الإرسال بمعنى الأفواج والفرق من الناس المتقطعة: حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في موت رسول الله ﷺ والصلاة عليه، قال: «...ثم دخل الناس على رسول الله ﷺ أرسلًا يصلون عليه...»⁽¹⁾.

قال الإمام ابن الأثير رحمه الله: "أي أفواجا وفرقا متقطعة، يتبع بعضهم بعضا، واحدُهم رَسَلٌ"⁽²⁾.

"وعلاقة هذا المعنى اللغوي بالاصطلاحي: تَصَوَّرُ الانقطاع في كليهما، إذ الحديث غير المتصل: مرسل، أي: كل طائفة منهم لم يلق الطائفة الأخرى"⁽³⁾.

المعنى الثالث: الإسراع، ومنه قولهم: "بعيرٌ رَسَلٌ، أي: سهل السير، وناقة رَسَلَةٌ"⁽⁴⁾.

وقد ورد في السنة استعمال هذا المعنى، قال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة»⁽⁵⁾.

ومن قول كعب بن زهير في قصيدته في مدح رسول الله ﷺ⁽⁶⁾:

أَمْسَتْ سَعَادٌ بِأَرْضٍ لَا يُبَلِّغُهَا إِلَّا الْعَتَاقُ النَّجْبَاتُ الْمُرَاسِيْلُ

قال ابن الأثير رحمه الله: "المراسيل: جمع مرسال، وهي السريعة السير"⁽⁷⁾.

"وعلاقة هذا المعنى بالاصطلاحي: أنَّ المرسل كَأَنَّهُ أَسْرَعُ فِيهِ عَجَلًا، فحذف بعض إسناده"⁽⁸⁾.

(1) أخرجه ابن ماجة في سننه: كتاب الجنائز، باب: ذكر وفاته ودفنه عليه وسلم، حديث رقم: [1628]، وأبو يعلى في المسند: (31/1) حديث رقم: [22].

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر: (222/2). تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

(3) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: (34/1).

(4) الصحاح للجوهري: (1708/4). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة (1404هـ-1984م).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، حديث رقم: [6-1902-3220...]. ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب: كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة، حديث رقم: [2308].

(6) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير لابن حجة الحموي: (ص/37). تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض (1406هـ-1985م).

(7) النهاية في غريب الحديث والأثر: (224/2).

(8) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: (36/1).

المعنى الرابع: الاطمئنان، والاستئناس.

يقال: استرسل إليه، أي: انبسط، واستأنس، وانبعثت نفسه إليه⁽¹⁾.

والاسترسال إلى الإنسان، كالأستئناس والطمأنينة إليه، والثقة به فيما يحدث⁽²⁾.

"وَيُرَوَّى فِي هَذَا الْمَعْنَى حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ اسْتَرْسَلَ إِلَى مُؤْمِنٍ فَغَبَنَهُ كَانَ غَبْنَهُ ذَلِكَ

رَبًّا. وَفِي لَفْظٍ: غَبْنُ الْمُسْتَرْسَلِ رَبًّا. وَفِي رِوَايَةٍ: حَرَامٌ"⁽³⁾.

قال الحافظ العلائي رحمه الله: "وهذا اللائق بقول المحتج بالمرسل... لكن يردُّ عليه أن خلقا من

الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة برواية الذين أرسلوا عنه"⁽⁴⁾.

معنى الحديث المُرسَل بعد استقرار الاصطلاح:

لقد استقرَّ الاصطلاح على اعتبار الإرسال نوعا خاصا من أنواع السقط في السند، لا يشاركه

غيره من السقط في التسمية.

وقد أطلق الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في تعريف الحديث المرسل على ما يقول فيه التابعي:

قال رسول الله ﷺ، ولم يقيده بكبار التابعين⁽⁵⁾.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "لم أرَ تقييده بالكبير صريحا عن أحد، لكن نقله ابن

عبد البر عن قوم... نعم قيّد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير،

ولا يلزم من ذلك أنه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلا.

والشافعي مصرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلة، وذلك في قوله: ومن نظر في العلم

بخبيرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة"⁽⁶⁾.

(1) ينظر الصحاح للجوهري: (1709/4)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: (393/2).

(2) ينظر تهذيب اللغة: (393/12)، ولسان العرب: (283/11).

(3) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: (34/1). والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية: (187/5)، والبيهقي في الكبرى:

(349/5). ويراجع سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: (118/1 رقم: 667-668)، (67/4 رقم: 1565).

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسل: (ص/23-24). تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية

(1407هـ - 1986م).

(5) التقييد والإيضاح: (ص/61). وضع حواشيه محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1417هـ -

1996م). ويراجع معرفة علوم الحديث للحاكم: (ص/25-26)، والكفاية للخطيب البغدادي: (ص/58). وقد نقل الإمام

ابن عبد البر رحمه الله عن طائفة من أهل العلم أن ما يرسله صغار التابعين، كمن لم يلق من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر

روايتهم عن التابعين، أن هذا يسمى منقطعاً. ينظر التمهيد: (51/1).

(6) النكت: (543/2). تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الراجية الرياض، الطبعة الرابعة (1417هـ). وينظر الرسالة:

(ص/467) فقرة رقم: [1284].

المبحث الأول: مفهوم الإرسال عند الأئمة النقاد.

إنّ مفهوم الإرسال عند أغلب الأئمة النقاد يشمل كل سقط يقع في سند الرواية، وذلك أنّ منهجهم قائم على توسيع مدلولات الألفاظ.

يقول الدكتور خالد منصور الدريس وفقه الله: "وقد لاحظت أنّ الحفظ والنقاد المتقدمين يوجد في مصطلحاتهم ميل للتوسع في مدلولها، من ذلك مثلاً: مصطلح المرسل، يذكرون فيه المنقطع، ورواية التابعي عن رسول الله ع، وكل حديث غير متصل يطلقون عليه لفظ مرسل"⁽¹⁾.

وسأذكر هنا بعض إطلاقات المرسل عند الأئمة النقاد التي وقفت عليها، ومنها:

المطلب الأول: المرسل وهو بمعنى ما رواه التابعي عن رسول الله ع.

وهذا المعنى هو الأكثر استعمالاً عندهم، وكتب العلل مليئة بأقوالهم في هذا المجال، ومن ذلك:

أولاً: قول الإمام يحيى بن سعيد القطن رحمه الله (ت 198هـ).

قال الإمام أحمد رحمه الله: "حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدّثنا سفيان في حديث مُحارب، عن سليمان بن بُرَيْدَةَ، عن التَّبِيِّ □ - يعني يوم فتح مكة -، أنّه صَلَّى الصَّلوات بوضوء واحد. وقال وكيع: عن أبيه⁽²⁾، فقال: يحيى: هو مرسل"⁽³⁾.

ثانياً: قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت 242هـ).

قال ابنه عبدالله: "حدّثنا بعض الكوفيين، قال: حدّثنا حفص بن غِيَاث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن التَّبِيِّ □: «خَمَرُوا وجوه موتاكم، ولا تشبّهوا بيهود»⁽⁴⁾. فحدثت به أبي فأنكره، وقال: هذا أخطأ فيه حفص فرفعه. وحدّثني عن حجاج الأعور، عن ابن جريج، عن عطاء مرسل"⁽⁵⁾.

ثالثاً: قول الإمام البخاري رحمه الله (ت 256هـ).

(1) - الحديث الحسن لذاته ولغيره: (696/2). دار أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (1426هـ-2005م). وكذا باقي المصطلحات كالحسن، والمنكر، والشاذ، وغيرها، فإن الأئمة المتقدمين وسعوا في مدلولها خلافاً لما استقر عليه المتأخرون من تضيق لمعانيها. ينظر نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة المليباري وفقه الله.

(2) يعني عن سليمان بن بريدة عن أبيه، فيكون بذلك موصولاً.

(3) العلل ومعرفة الرجال: (64/3) فقرة رقم: [4188]. وينظر شرح علل ابن أبي حاتم للإمام ابن عبد الهادي: (ص/179-180).

(4) أخرجه بهذا السند المتصل الطبراني في المعجم الكبير: (183/11) حديث رقم: [11436]، والدارقطني في سننه، كتاب الحج، باب: ما يفعل بالحرّم إذا مات. (369/3) حديث رقم: [2776]، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجنائز، باب: الحرّم يموت، (394/3).

(5) العلل ومعرفة الرجال: (383/2) فقرة رقم: [2709].

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبد فتمضمض، خرجت الخطايا من فيه...» الحديث. فقال: مالك بن أنس وهم في هذا الحديث، فقال: عبد الله الصنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبدالرحمن بن عسيلة. ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل"⁽¹⁾.

رابعا: قول أبي حاتم الرازي رحمه الله (ت 277هـ).

قال ابنه عبدالرحمن رحمه الله: "سألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن ثعلبة بن أبي مالك، أن النبي ﷺ كان يخطب قائما خطبتين يفصل بينهما بجلوس، وأبو بكر، وعمر كذلك. فسألت أبي عن ثعلبة بن أبي مالك هذا، فقال: هو من التابعين، وهذا عن النبي ﷺ مرسل"⁽²⁾.

خامسا: قول الإمام الدارقطني رحمه الله (ت 385هـ).

سئل عن حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الدعاء في صلاة الجنائز؟ فقال: "يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه، فرواه محمد بن يعقوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبيه.

ورواه الأوزاعي واختلف عنه، فقيل: عنه؟ عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقيل: عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلا.

ورواه غير واحد من البصريين عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح.

وعن أبي سلمة مرسل، وهو الصحيح"⁽³⁾.

المطلب الثاني: المرسل بمعنى المنقطع عند الأئمة المتأخرين.

فمن الأئمة الذين أطلقوا المرسل على المنقطع:

- الإمام البخاري:

قال رحمه الله: "حدّثنا عمر بن حفص، حدّثنا أبي، حدّثنا الأعمش، حدّثنا إبراهيم والضّحّاك المشرقي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ لأصحابه: «أيعجز أحدكم أن يقرأ

(1) العلال الكبير: (ص/21). ويراجع: (ص/41-101-103-104-127-251-262-264-330...).

(2) كتاب المراسيل: (ص/21). ويراجع: (ص/29-60-87-92-93-98-103-106-116-124...).

(3) العلال: (4/270-272) فقرة رقم: [556]. وينظر: (5/331)، (6/183-261)، (7/13-160-297)، (8/29-38-236-300)، (9/278-259)، (11/174...).

ثلث القرآن في ليلة؟» فشق ذلك عليهم، وقالوا: أيّنا يطيق ذلك يا رسول الله؟ فقال: «الله الواحد الصمد ثلث القرآن»⁽¹⁾.

ثمّ قال الإمام البخاري عقب روايته للحديث: "عن إبراهيم مرسل، وعن الضحّاك المشرقيّ مسنداً".

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "والمراد أنّ رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة، ورواية الضحّاك عنه متصلة... ويؤخذ من هذا الكلام أنّ البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل"⁽²⁾.

- الإمام أبو داود:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمد بن بشر، قال: حدّثنا يحيى وعبد الرحمن⁽³⁾، قالوا: حدّثنا سفيان، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة: أن النبيّ □ قبلها ولم يتوضأ. ثمّ قال: وهو مرسل، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً"⁽⁴⁾.

- الإمام الترمذي:

قال رحمه الله: "وروى إسماعيل بن عيّاش هذا الحديث⁽⁵⁾، عن عمارة بن عزيّة، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطّاب، عن النبيّ □ نحو هذا. وهذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غزية لم يدرك أنس بن مالك"⁽⁶⁾. وغير هؤلاء من الأئمة، كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وابن المديني، وأبي حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن، عند كلامهم على المراسيل⁽⁷⁾.

(1) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب: فضل ﴿قل هو الله أحد﴾ حديث رقم: [5015].

(2) فتح الباري: (76/9-77). دار المعرفة بيروت (1379هـ).

(3) هما يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

(4) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب: الوضوء من القبلة. حديث رقم: [178]. وينظر الأحاديث التالية: [886-1083-2218-3779-3990-4104].

(5) وهو الحديث الذي ذكره في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في فضل التكبير الأولى برقم: [241] عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله □: «من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبير الأولى كتبت له براءة من النار، وبراءة من النفاق». وقد رجح رحمه الله وقف الحديث على أنس بن مالك. ينظر سنن الترمذي: (9/2).

(6) سنن الترمذي: (10/2). ويراجع الأحاديث التالية: [268-1234-1270-1446-1961-2683-2860-3452-3822-3846].

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص/25). وقال الحافظ: "وهذا اختيار أبي داود في مراسيله، والخطيب وجماعة، ولكن ولكن الذي قبله أكثر في الاستعمال". النكت: (544/2)، وينظر الكفاية: (ص/37)، وفتح المغيبي: (137/1-138)، ومنهج النقد للدكتور نور الدين عتر: (ص/370).

فالمتبع لكلام الأئمة النقاد يجدهم قد توسعوا في مدلول المنقطع، بحيث يشمل كل سقط في السند، وعليه فينبغي النظر في أحكامهم وإطلاقاتهم، لمعرفة نوع السقط والحكم على الحديث من خلاله⁽¹⁾، ولذلك قال الإمام العلائي رحمه الله: "ويظهر الفرق بينهما أنّ بعض من أجاز العمل بالمرسل، منع ذلك في المنقطع"⁽²⁾.

المطلب الثالث: المرسل وهو بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه ولم يسمع منه.

وهذا النوع هو قسم من أقسام التذليل عند الأئمة النقاد، بينما جعله الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله ومن تبعه قسيما للتذليل، وسماه: المرسل الخفي⁽³⁾.

قال الإمام أبو الحسن العجلي رحمه الله (ت 261هـ) في الحجاج بن أرطاة: "كان جازئ الحديث، إلا أنه صاحب إرسال. وكان يرسل عن يحيى بن كثير ولم يسمع منه شيئا. ويرسل عن مجاهد، ولم يسمع منه شيئا. ويرسل عن مكحول، ولم يسمع منه شيئا. ويرسل عن الزهري، ولم يسمع منه شيئا. فإنما يعيب الناس منه التذليل"⁽⁴⁾.

(1) ينظر كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلاني للوقوف على توسعهم في إطلاق المنقطع على كل سقط في السند. ويراجع شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني: (ص/80).

وقد أفاد الحافظ ابن حجر رحمه الله أنّ أكثر المحدثين على التباين بين المرسل والمنقطع إذا أطلق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق، فيقولون: أرسله فلان سواء كان بمعنى المرسل أو معنى المنقطع. وتعقبه الدكتور الشريف حاتم بقوله: "لكن الواقع بخلاف ما ذكر، ولا أدل على ذلك من المراسيل؛ ككتاب المراسيل لابن أبي حاتم، والذي غالبه وجله في الانقطاع الذي في أثناء السند". ينظر نزهة النظر: (ص/29)، وشرح موقظة الذهبي: (ص/70). ويراجع للأهمية كتابه المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/230-234).

(2) جامع التحصيل: (ص/108). ومن الجدير أن أذكر هنا أمرين:

الأول: أن الخلاف الواقع بين الأئمة في الاحتجاج بالحديث المرسل، إنّما يعنون بالمرسل قول التابعي: قال رسول الله ع، وأما المنقطع فيردونه.

الثاني: أنّ بعض الأئمة سمّى المعضل منقطعا. قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله: "إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصا واحدا سمّي منقطعا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمّي معضلا، ويُسمّى أيضا منقطعا". التقييد والإيضاح: (ص/61).

(3) ينظر المرسل الخفي وعلاقته بالتذليل: (ص/58/1). قال الحافظ رحمه الله: "والفرق بين المدلس والإرسال دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا: وهو أنّ التذليل يختصّ بمن روى عمّن عرف لقاؤه إياه. فأما إن عاصره، ولم يعرف أنّه لقيه، فهو المرسل الخفي". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (ص/221-222).

(4) معرفة الثقات: (ص/284/1). تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (1405هـ-1985م).

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله (ت 327هـ) في الأعمش: "رأى أنس بن مالك ولم يسمع منه، ولم يسمع من ابن أبي أوفى، روايته عنه مرسلة"⁽¹⁾.

المطلب الرابع: المرسل بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه وهو التدليس، ومن أمثلته:

أولاً: قول الإمام أحمد بن حنبل.

قال رحمه الله: "ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث - يعني حديث الوضوء ممّا مسّت النار - والباقي يرسلها عنه"⁽²⁾.

"فتنبّه إلى قوله: (يرسلها) مع أنّ مقتضى التعريف للتدليس... أن يكون فعل الثوري هذا تدليسا، لأنّ للثوري سمعا من أبي عون في الجملة، فروايته عنه بعد ثبوت سماعه ولو مرة، لِمَا لم يَسْمعه منه، يُعدُّ تدليسا، لا إرسالاً"⁽³⁾.

ثانياً: قول الإمام يحيى بن معين.

قال رحمه الله: "الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه، لم يسمع. إنّما مرسلة مدلسة"⁽⁴⁾.

وقال أيضا: "إنّما سمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث أو خمسة"⁽⁵⁾.

فالمراد أنّ الأعمش رحمه الله سمع من مجاهد بعض الأحاديث، والباقي لم يسمعها منه بل من غيره، وهذا ما بيّنه الإمام أحمد.

قال عبدالله: "قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد، عمّن هي؟ قال: قال أبو بكر ابن عيّاش: قال رجل للأعمش: ممّن سمعته - في شيء رواه عن مجاهد -؟ قال: مرّ كزاز مرّ -بالفارسية- حدّثنيه ليث عن مجاهد"⁽⁶⁾.

المبحث الثاني: مفهوم الإرسال عند الخليلي رحمه الله.

(1) الجرح والتعديل: (158/4). دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى (1271هـ-1952م).

(2) العلل ومعرفة الرجال: (386/3) فقرة رقم: 5696. تحقيق وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (1408هـ-1988م).

(3) الشريف حاتم العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: (43/1).

(4) من كلام يحيى بن معين في الرجال رواية الدقاق: (ص/45). تحقيق أحمد محمد تور سيف، دار المأمون للتراث دمشق.

(5) يحيى بن معين وكتابه التاريخ: (327/3). دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (1399هـ-1979م).

(6) العلل ومعرفة الرجال: (255/1).

لقد تبع الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى الأئمة النقاد الذين توسعوا في مدلول الإرسال، للتعبير على بعض أنواع السقط والانقطاع في غير ما موضع من كتاب الإرشاد، وذلك راجع لقرب العهد بعصور النهضة الحديثية، والدليل على ذلك الأمثلة الآتية:

المطلب الأول: المرسل بمعنى ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

لقد وقفت على ثلاثة مواضع ذكر فيها الخليلي رحمه الله المرسل بهذا المعنى في معرض تعليقه لبعض الروايات، وهي:

أولاً: قال رحمه الله: "حديث رواه أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني - وهو إمام ثقة -، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة».

هذا مما يتفرد به أبو عاصم مسنداً مجوداً، والناقلون رووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة مرسلًا عن النبي ﷺ، ليس فيه أبو هريرة.

وتابع على ذلك أبا عاصم عبد الملك بن الماجشون، ويحيى بن أبي قتيلة، من أهل مصر وليسا بذلك... ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ المخرج في صحيح البخاري وغيره⁽¹⁾.

ثانياً: قال رحمه الله عند ترجمة إبراهيم بن إسحاق الصيبي: "روى عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ، قال: «لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ». وإتما هو من حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، عن النبي ﷺ⁽²⁾.

ثالثاً: قال رحمه الله: "حدثني علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا الحسن بن علي الطوسي، حدثنا الفضل بن خُرمّ اليشكري الهروي، حدثنا مالك بن سليمان، حدثنا شعبة وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»⁽³⁾. لم يُسنده عن شعبة إلا مالك، ويزيد بن زريع⁽¹⁾.

(1) الإرشاد: (165/1-166). وقد أعاد ذكر الحديث مطولاً: (521/2-524).

(2) المرجع نفسه: (235/1). والصيني كوفي كان يتجر في البحر ورحل إلى الصين، هكذا ذكر السمعاني، إلا أنّ الحافظ وهم فنقل عنه أنّه نسبه إلى صينية بين واسط والصليق بالعراق! وقد ضعفه الدارقطني، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه. ينظر ترجمته: الجرح والتعديل: (85/2)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/112)، والأنساب للسمعاني: (368/8)، وميزان الاعتدال: (18/1)، ولسان الميزان: (236/1).

(3) أخرج الحديث مرفوعاً من طرق مختلفة عن أبي إسحاق أحمد: (394، 413/4)، وأبو داود في السنن: كتاب النكاح: باب في الولي، حديث رقم: [2085]، والترمذي في السنن أيضاً: كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث رقم: [1101]، والدارمي في مسنده: كتاب النكاح، باب: النهي عن النكاح بغير ولي برقم:

والنعمان بن عبدالسلام⁽²⁾، ومؤمّل بن إسماعيل⁽³⁾ جميعاً بين شعبة وسفيان، وأسنده، فأما الباقون من كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما، عن أبي بردة، عن النبيّ □ مرسلًا⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: المرسل بمعنى المنقطع.

لقد أعلّى الحافظ الخليلي رحمه الله رواية واحدة بالإرسال بمعنى وقوع الانقطاع في أثناء السند وقبل الصحابي، وهذا المعنى هو ما استقرّ عليه الاصطلاح عند أئمتنا المتأخرين رحمهم الله تعالى للحديث المنقطع⁽⁵⁾.

والمثال هو كالاتي:

[2228-2229]، والدارقطني في سننه، كتاب النكاح: (313/4) حديث رقم: [3518]، والحاكم في المستدرک: (202/2) برقم: [2769]، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (107/7)، وغيرهم.

(1) أخرجه الدارقطني في السنن: (313/4) حديث رقم: [3518] عن شعبة وحده.

(2) عند الحاكم في المستدرک: (202/2)، والبيهقي في السنن الكبرى: (109/7) عن شعبة وسفيان. وقال الحاكم رحمه الله: "قد جمع النعمان بن عبدالسلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما، والنعمان بن عبدالسلام ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة فوصلوه، وكل ذلك مخرّج في الباب الذي سمعه مني أصحابي".

(3) أخرجه الروياني في مسنده: (303/1) حديث رقم: [448] عن سفيان وحده. ضبطه وعلق عليه: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى (1416هـ-1995م). قال الإمام البيهقي رحمه الله: "وقد روي عن مؤمل بن إسماعيل، وبشر بن منصور، عن الثوري موصولاً، ويزيد بن زريع عن شعبة موصولاً، والحفوظ عنهما غير موصول". السنن الكبرى: (109/7). ويراجع علل الدارقطني: (207/7-208).

(4) الإرشاد: (871/3). الظاهر من كلام الخليلي هذا أنّ روايتي شعبة وسفيان أسندهما مالك بن سليمان، ويزيد ابن زريع، والنعمان بن عبدالسلام، ومؤمّل بن إسماعيل. إلا أنّ هذا ليس مراد الخليلي رحمه الله، وإتّماً مراده أن حديث شعبة رواه مالك ويزيد، وأما حديث الثوري فرواه النعمان ومؤمل. وهذا هو الواقع والمخرج في كتب الأئمة، بالإضافة أنّ الخليلي قال بعد ذلك: "وأسنده"، أي أنّ النعمان بن عبدالسلام ومؤمل بن إسماعيل أسندا رواية الثوري وحده دون شعبة، ولو كان مقصوده أنّ هؤلاء الأربعة كلهم رواه عن شعبة والثوري معاً، لقال: وأسنده. وبهذا يُعلم أن كلمة (جميعاً) الواردة في النص المحقق خطأ، وإنما الصحيح أن تكون: (جمعاً) ليعود الضمير على النعمان ومؤمل. وفي نظري أن هذا اللبس في فهم كلام الخليلي رحمه الله إنما يرجع إلى سوء استعمال علامات التنقيط، والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر أنّي لم أقف على كتاب جمع بين شعبة والثوري من حديث مؤمل، بل رواه عن مؤمل وحده عن الثوري الروياني في مسنده، كما سبق.

(5) ينظر فتح المغيب للسخاوي: (276/1)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي: (215/1)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر: (ص/102).

قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن مسلم ابن واره وجماعة، قالوا: حدّثنا أبو عاصم، قال: لقيت جعفر بن محمّد... فقلت: يا ابن رسول الله حدّثني بحديث واحد. فقال: حدّثني أبي، عن عبدالرحمن بن عوف أنّ رسول الله ﷺ قال في الجوس: «سُنُّوا بهم سنّة أهل الكتاب...». هذا مرسل؛ فإنّ أباه محمّدًا لم يلق عبدالرحمن" (1).

وقد أخرج بعض الأئمة هذا الحديث في مصنفاتهم، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن علي، أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر الجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبدالرحمن ابن عوف: أشهد لسمعت من رسول الله ﷺ، يقول: «سُنُّوا بهم سنّة أهل الكتاب» (2). قال الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: "هذا حديث منقطع، لأنّ محمّد بن علي لم يلق عمر ولا عبدالرحمن بن عوف" (3).

المطلب الثالث: المرسل بمعنى رواية الراوي عمّن لقيه ولم يسمع منه.

لقد أطلق الحافظ الخليلي رحمه الله تعالى لفظة الإرسال على رواية من عاصره ولقيه ولم يسمع منه، وهو بمعنى التدليس عند الأئمة المتقدمين، كما سبق بيانه.

قال رحمه الله عند ترجمة أبي محمّد سليمان بن مهران الأعمش: "رأى أنس بن مالك وكلمه، ولكن لم يرزق له السماع، وما يرويه عن أنس فهو إرسال، أخذه عن أصحاب أنس. وروى عن ابن أبي أوفى حديثا واحدا. قال ابن معين: سألت يحيى بن سعيد عنه، فكتب عليه: إرسال" (4).

لا شك أنّ رواية الأعمش عن أنس تعتبر تدليسا لما فيها من إيهام بالسماع، وهذا هو الفارق بين التدليس والمرسل بالمعنى الخاص (1).

(1) الإرشاد: (317/1) حديث رقم: [52]. تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ-1989م).

(2) أخرجه مالك في الموطأ في الزكاة، باب: جزية أهل الكتاب، حديث رقم: [968 أعظمي]، والبيهقي في السنن الكبرى: (189/9)، والبعوي في شرح السنة: (169/11)، وغيرهم. قال الدراقطني رحمه الله: "يرويه جعفر بن محمّد، واختلف عنه: فرواه مالك من رواية أبي علي عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي عنه، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين. وخالفه أصحاب مالك، لم يقولوا فيه: عن جدّه. وكذلك رواه الثوري، وسليمان بن بلال، وعبدالله بن إدريس، وحفص بن غياث، وأنس بن عياض، وأبو عاصم النبيل عن جعفر بن محمّد - ولم يسمع أبو عاصم من جعفر بن محمّد غيره-، وعبد الوهاب الثقفي، والقاسم بن معن، وابن جريج، وعلي بن غراب، وغيرهم عم جعفر عن أبيه مرسلا، عن عبدالرحمن بن عوف. لم يذكر في علي بن الحسين، وهو الصواب". العلل: (299/4).

(3) التمهيد: (114/2). طبعة المغرب بعناية مجموعة من الأساتذة. ثمّ ذكر طرقا أخرى وقال بعدها: "وهو مع هذا كلّه منقطع، ولكن معناه متصل من وجوه حسان". (116/2).

(4) الإرشاد: (561/2-562)..

وقد يُقال: إنّ رواية الأعمش عن أنس بن مالك رضي الله عنه عند الخليلي من قبيل المرسل الخفي، وهو: رواية الراوي عمّن عاصره، ولم يسمع منه، مع إبهام السماع، ولهذا عبّر بالإرسال. والجواب ما قاله رحمه الله: "قد روى عن عكرمة - هو مولى ابن عباس - جماعة ممن لم يلقوه، وإنما يدلسون، كالحسين بن واقد المرزوي، وغيره"⁽²⁾.

وهذا على مذهب الحافظ ابن حجر رحمه الله ومن تبعه إرسال خفي، وقد جعله الخليلي قسم من التدليس لا قسيم له.

وقال رحمه الله تعالى أيضا: "حدثنا علي بن محمد بن يعقوب المرزبي بالريّ، حدثنا أحمد بن محمد ابن أبي سعدان الحافظ البغدادي بالريّ، حدثنا الحسين بن الهيثم، حدثنا أحمد بن أبي الحواري، حدثنا مروان بن محمد، عن الأوزاعي، قال: قال لي عبدالله بن علي بن عبدالله بن العباس، ودعاني يا أبا عمرو! ما تقول في مخرجنا هذا؟! فقلت: أيها الأمير، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، قال: سمعتُ عمرَ بن الخطّاب على المنبر، يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّما الأعمال بالنيات، ولكلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله». فذكره. لم يسمعه من الأوزاعي، وإنما أرسله"⁽³⁾.

فكلامه غاية في الدلالة على تسمية ما رواه الراوي عمّن عاصره ولم يسمع منه مرسلا، وذلك أن الإمام أبا عمرو الأوزاعي رحمه الله توفي سنة (157 هـ)، ومروان بن محمد الطاطري الشامي ولد سنة (147 هـ) وتوفي رحمه الله سنة (210 هـ)، فدامت حياته أيام الأوزاعي عشر سنين.

المطلب الرابع: المرسل بمعنى ما حُذف سنده كليا.

قال رحمه الله تعالى: "فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها: أن يروي الثقات حديثا مرسلا، وينفرد به ثقة مسندا. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال. ومثاله: حديث رواه أصحاب مالك في الموطأ⁽⁴⁾، عن مالك، قال: بلغنا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «للمملوك طعامه وشرابه، ولا يُكَلَّفُ من العمل ما لا يطيق». وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبيّن إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد"⁽¹⁾.

(1) ينظر الكفاية للخطيب البغدادي: (371/2-372). تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل مجبح الدمياطي، دار الهدى مصر، الطبعة الأولى (1423 هـ - 2003 م).

(2) الإرشاد: (349/1).

(3) المرجع نفسه: (357/1).

(4) في كتاب الجامع، باب: الأمر بالرفق بالمملوك: حديث رقم: [3593 أعظمي].

فقد سُمي الحافظ الخليلي ما قال فيه الإمام مالك بلغنا بغير إسناد أصلاً مرسلًا.
 فرواية الإمام مالك عن ابن عجلان بيّنت أنّ ما ذكره رحمه الله بلاغا عن أبي هريرة رضي الله
 عنه في الموطأ سقط منه راويان متتابعان⁽²⁾، وهو على اصطلاح طائفة من العلماء يسمى معضلاً، ولهذا
 لما روى الحاكم النيسابوري رحمه الله بسنده إلى الإمام مالك الرواية المنقطعة، قال عقبها: "وهذا معضل
 عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ، إلاّ أنّه قد وُصِلَ عنه خارج الموطأ"⁽³⁾.

(1) الإرشاد: (160/1-165). وهذا الحديث رواه الإمام مالك متصلاً من وجه آخر. قال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وهذا الحديث محفوظ مشهور من حديث أبي هريرة، وقد رواه مالك مسنداً عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة". التمهيد: (283/24).

(2) وقد ذكر الإمام الدارقطني رحمه الله في علله أنّ الصحيح رواية من روى الحديث عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عجلان، عن أبي هريرة ت. يراجع كتاب العلل: (35-34/11). فيكون بذلك عدد الرواة الذين أسقطهم الإمام مالك رحمه الله ثلاثة رواة على التتابع.

(3) معرفة علوم الحديث: (195/1).

الخاتمة:

أضمن خاتمة هذه الدراسة النتائج الآتية:

- 1 - ضرورة تناول مسائل علوم الحديث ومصطلحاته عن أهله، وهم الأئمة النقاد الذين أفنوا أعمارهم مع حديث رسول الله ﷺ، وذلك من خلال الرجوع إلى مصنفاتهم.
 - 2 - أن منهج الأئمة النقاد قائم على التوسع في إطلاق مدلولات الألفاظ والمصطلحات، كما في المبحث الأول.
 - 3 - أن مفهوم الإرسال الذي جرى عليه أئمة الحديث رحمهم الله يشمل مختلف أنواع السقط في السند.
 - 4 - أن الحافظ أبا يعلى الخليلي رحمه الله تعالى كان يتوسع أيضا في استعمال مدلول لفظ الإرسال، فربما أطلق المرسل على مختلف صور الانقطاع.
 - 5 - ضرورة فهم كلام الحافظ الخليلي وفق هذا التوسع، وعدم تضيق مدلولات الألفاظ.
 - 6 - كما ألفت النظر إلى أن الخلاف الواقع بين علماء الحديث في الاحتجاج بالمرسل، إنما يعنون به ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ، وهو المعنى الغالب.
 - 7 - ضرورة إثراء المكتبة الإسلامية - وبخاصة قسم الحديث منها - بمثل هذه الدراسات التي تعتمد على التحليل والمقارنة.
- هذا، وما كان من صواب فهو من الله تعالى وحده، وما كان فيه من شطط وتقصير فمن نفسي والشيطان.
- وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المراجع والمصادر

- 1- إرشاد طلاب الحقائق، للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق الشيخ نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية (1411هـ-1991م).
- 2 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ-1989م).
- 3 - أساس البلاغة، للإمام أبي القاسم جار الله محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (1419هـ-1998م).
- 4 - الإكمال في رفع الأرتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، للحافظ علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (1411هـ).
- 5 - تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، الجزء الثاني عشر: تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، ومراجعة علي محمد البيجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 6 - التدوين في أخبار قزوين، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، ضبط نصّه وحقق متنه الشيخ عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية بيروت (1408هـ-1987م).
- 7 - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وضع حواشيه محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1417هـ - 1996م).
- 8 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر، طبعة المغرب بعناية مجموعة من الأساتذة.
- 9 - الثقات، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى (1395هـ-1975م).
- 10 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للإمام أبي سعيد بن خليل بن كيكليدي العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية (1407هـ - 1986م).

- 11 - الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى (1271هـ-1952م).
- 12 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الرابعة (1405هـ).
- 13 - الحديث الحسن لذاته ولغيره، للدكتور خالد بن منصور الدريس، دار أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (1426هـ-2005م).
- 14 - الرسالة، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.
- 15 - سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (1412هـ-1992م).
- 16 - سير أعلام النبلاء، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى.
- 17 - السنن، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (1998م).
- 18 - السنن، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بعناية فريق بيت الأفكار الدولية الرياض.
- 19 - السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهندية، الطبعة الأولى (1344هـ).
- 20 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- 21 - شرح التبصرة والتذكرة، للإمام زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور عبداللطيف المميم، والدكتور ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (1423هـ-2002م).
- 22 - شرح السنّة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، حققه وعلّق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (1403هـ-1983م).
- 23 - شرح قصيدة كعب بن زهير بانة سعاد في مدح رسول الله ﷺ، لابن حجة الحموي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض (1406هـ-1985م).
- 24 - شرح علل الترمذي، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر.

- 25 - شرح موقظة الذهبي، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (ربيع الأول 1427هـ).
- 26 - شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، حققه وخرّج أحاديثه وآثاره عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (1417هـ-1996م).
- 27 - صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بعناية محبّ الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى (1400هـ).
- 28 - صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض (1419هـ-1998م).
- 29 - الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة (1404هـ-1984م).
- 30 - ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، حققه وخرّج نصوصه وعلّق عليه الدكتور تقي الدين الندوي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بأعظم كده الهند، توزيع دار ابن حرم بيروت، الطبعة الثانية (1418هـ-1997م).
- 31 - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (1405هـ-1985م).
- 32 - العلل ومعرفة الرجال، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، برواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (1408هـ-1988م).
- 33 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت (1379هـ).
- 34 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السنخاوي، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم الخضير، والدكتور محمد بن عبد الله آل الفهيد، مكتبة دار المنهاج الرياض، الطبعة الأولى (1426هـ).
- 35 - قواعد في علوم الحديث، للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، حققه وراجع نصوصه وعلّق عليه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، شركة العبيكان للطباعة الرياض، الطبعة الخامسة (1404هـ-1984م).
- 36 - الكفاية في علم الرواية، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل ببح الديماطي، دار الهدى مصر، الطبعة الأولى (1423هـ - 2003م).

- 37 - لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة (1414هـ-1994م).
- 38 - معرفة الثقات، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (1405هـ-1985م).
- 39 - معرفة علوم الحديث، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ومعه تعليقات الساجي وابن الصلاح، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (1424هـ-2003م).
- 40 - معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق الدكتور رياض زكي قاسم، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى (1422هـ-2001م).
- 41 - معجم مقاييس اللغة، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر (1399هـ-1979م).
- 42 - المراسيل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجايي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (1418هـ-1998م).
- 43 - المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة الرياض، الطبعة الأولى (1418هـ-1997م).
- 44 - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (1404هـ - 1984م).
- 45 - المسند، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، حققه وخرّج أحاديثه حسين سليم أحمد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية (1410هـ-1990م).
- 46 - المفردات في غريب القرآن، للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصبهاني، تحقيق وضبط سيد كيلاني.
- 47 - المنهج المقترح لفهم المصطلح، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة الرياض، الطبعة الأولى (1416هـ-1996م).
- 48 - الموطأ، للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى (1425هـ-2004م).
- 49 - زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق، الطبعة الأولى (1413هـ-1992م).

50 - النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية الرياض، الطبعة الرابعة (1417هـ).

51 - النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت.